به، والتزام الحذف من غير ضرورة.

وقد يترجح المذهب الثاني بحجة ثبوت استغنائهم عن الخبر في «لولا».

وفي قولهم: أقائم زيد، لأن زيداً فاعل هنا فيكون مثنى ومجموعاً ولا يكون ما قبله إلا مفرداً على كل حال، فثبت ترجيح المذهبين وأمامنا الآن باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك، ويقدم الصفار لهذا الباب بمقدمة يوضح فيها المواضع التي تمنع في هذا الباب من الاشتغال. وهي:

أن تفصل بين الاسم والفعل أدوات الاستفهام وأدوات التحضيض، وإن وأخواتها ولام الابتداء وما، لأن رتبة المذكورات صدر الكلام.

أو يقع الفعل صلة أو صفة فلا يجوز أن يفسر لأن الصلة والصفة لا تعملان فيما قبلهما.

وأدوات الشرط بخلاف فأما بالنظر إلى فعل الشرط فلا خلاف في منع الاشتغال، وأما فعل الجواب فلا يخلو أن يتقدم المعمول قبل أداة الاستفهام أولاً، فإن تقدم ففيه خلاف: نحن: نمنع والأخفش يجيز، لأن الجواب عنده يتقدم واستدل بقوله: ـ أنابه الدهر ما أنابه ـ.

والتقدير ما أنابه الدهر به أنابه. وهذا عندنا من قبيح الضرائر بحيث لا يقاس عليه لأنه مجزوم وكيفما قدرته مجزوماً بأن أو بالفعل أو بالمجموع فالمجزوم لا يقدم على الجازم، فإن تقدم على الجواب، ويكون بعد الشرط مثل من يقم زيداً اضرب لأجله، ففي هذا تفصيل:

أما الفراء فزعم أنه يجوز إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً، وإن كان غير ذلك لم يجز.

وأما الكسائي فأجاز ذلك مطلقاً وأنشد: